

واذا لم يدغم مع انقاف العينين في اذونهم فان لا يدغم مع اختلافهما في بوجه اخرى مع اختلافها  
 فاما قولهم من القول فيوافق فيه الجماعة فيقول قولاً بالادغام لان العين لم تنقلب فتنسب  
 عنده الزائدة لكن لو بنيت فتقولاً من القول لقلت على مذهبه فيقول كما قلت بوجه لان  
 العين منقلبة فاشبهت الزائدة اللهم الا ان يفصل بينهما فيقول اجريت او بوجه اخرى  
 ما لا يدغم وهي الف فاعل فاما فيقول فياؤه بدل من عين الفعل فاقول قيل فادغم كما ادغم  
 في قول وقول والفتحة هكذا وجد حسن **باب** في العدول عن التثنية  
 الى ما هو اقل منه لضرب من الاستخفاف \* وذلك انما يعرض في اجتماع الامثال  
 فيترك الحرف الى اقل منه فزاد من اجتماع الامثال من ذلك حيوان اصله عند الجماعة  
 الا باعقاف حيان فلما نقل عدل عن الباء الى الواو مع كونها اقل من الباء واذكرها  
 اجتماع الحروف الصالح حتى ابدلوا اخرها في نحو دينار وقيراط وديماس وديباغ فيمن  
 قال دماس وديباغ كان كراهتهم اجتماع حروف العلة اخرى واذا كانوا قد ابدلوا  
 الواو بياء في حيوان فان ابدلوا الباء واوا في ديوان اخرى ولا يلزم الادغام لما فيه  
 من نقص العرض باجتماع المثالي الذي فروا منه وكذلك حيوة مع ان الاعلام يحملها  
 كثير من كلف الاحكام ومن ذلك قول بعضهم في النسب الى ابيه وراية ابي وراوى  
 كره اجتماع ثلاث ياءات فابدلوا الاولى همزة وان كانت اقل من الباء وعلى ذلك ايضا  
 قال بعضهم اوى وراوى وعلى نحو هذا اجازوا في فضائل من ريت رماوى ورمافى  
 واذا كانوا قد فروا من التضعيف الى الحذف نحو طلت وحيست واحسنت وطلت ذلك  
 اي طلنت فالابدال اسوغ واقل تحشاً ومن الحذف قولهم في تحفير اعوى اعمى خدفاً  
 احدى الياءات وقالوا هين وهين وسيد وسيد فحذفوا احدى اليائين ومن ذلك  
 قولهم حمر فابدلوا النون سيماً في اللفظ وان كانت الهمزة اقل من النون لانهم لو قالوا حمر  
 لكان اقل **باب** في اطلاق الحذف بما يلفظ من الحكم من ذلك السبب الواحد  
 من الاسباب النافعة من الصرف لا يستد به حتى ينضم اليه سبب آخر فيمتد على  
 منع الصرف ومن ذلك تسوية بين ماله لفظ من ضمائر الرفع المتصلة وبين ما لفظ  
 له في استنباط العطف عليه بغير تأكيد نحو اقوم وزيد ودمت وزيد لان كونه للفظ  
 له ليس يخرججه عن كونه ضمير رفع متصل ومن ذلك قولهم مرتت بحمار قاسم وتزلت

سفار

سفار قيل فسوا بين الكسريين وان كانت في سفار لازمة وفي حمار عارضة ومن ذلك  
 قولهم الذي ضربت زيد والذات ضربت الزيدان فسوا بين الضميرين في الحذف وان  
 كان احدهما على حرف واحد والاخر على ثلاثة احراف فاما الواو في ضربته فغير لازمة  
 في كل لغة مع ان الوقف يميزها ومن ذلك تسوية في الروف بين واو عمود و  
 يعود وان كانت واو عمود اقوى في المد لان يعود اصله يعود وواو تنوكة في كثير من اللغات  
 نحو عاود وتعاود وهو يعود من كذا غير انهم جعلوا هذا القدرين مطروفاً وقد بينت  
 الواو والياء رديين مع اختلافهما في اللفظ نحو سعيد وعمود وجمعا بين الاصل و  
 الزائد رديين نحو باب وكتاب فالف كتاب زائدة للهد والف باب منقلبة عن العين  
 المتحركة في كثير من المواضع نحو يوب وادباب وسوب واشباه ذلك وجمعا بين  
 الساكن والمساكن في الشعر في قوله

لئن قضيت الشان من امرى ولم اعض لبا ناني وحاجاتي التهم

لا فزمن صدرك شفا بقمم \* فسوى بين الساكن اللانم والعارض  
 ومن ذلك وصلهم الروى بالياء الزائدة للمد والياء الاصلية نحو الراسم والانعام ومن  
 ذلك قولهم انى وزيداً قائمان وانى وزيداً قائمان يستوي العطف على الياء ساكنة  
 ومضووعة فان انضم شئ الى ما هذه حاله كان مراعى معتدلاً الاتزان مجموع بين الياء  
 والواو رديين عالم يكن قبل احدهما فتحة لانه اذا كان قبل احدهما فتحة فقد انضاف  
 الى اختلاف الحرفين تباعد ما بين الحركتين الاترى ان الضمة قبل الواو وسيلة الكسر  
 قبل الياء والفتحة ليست كذلك لانها ليست مثل الواو ولا الياء موافقة لهما **باب**  
 في اضافة الاسم الى المسمى والمسمى الى الاسم قال وهذا يدل على فساد قول من ذهب  
 الى ان الاسم هو المسمى اذ لو كان اياه لما جازت اضافة واحد منهما الى صاحبه لان  
 الشئ لا يضاف الى نفسه اذ الغرض بالاضافة التعريف والتخصيص والشئ لا تعرفه  
 نفسه لانه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج الى تعريف لان نفسه في الحالين واحدة  
 موجودة فاما قولهم نفس الحق فالنفس هنا بمعنى خالص الشئ وحقيقته والعرب حملت نفس  
 الشئ من الشئ حمل البعض من الكل وما الشئ منه ليس بالاول ولهاذا حكوا عن القسمة  
 مراجعتهم اياها وضطابها لهم الاترى الى قولهم